

منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (WEEF) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

الحوار الإقليمي ◆ 18 نوفمبر 2021

"كيف يمكن تعزيز قيادة المرأة للأعمال في قطاع التكنولوجيا الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ العوائق وعوامل النجاح "

الاستنتاجات

شارك منتدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في تنظيم ندوة عبر الإنترنت بعنوان "[كيف يمكن تعزيز قيادة المرأة للأعمال في قطاع التكنولوجيا الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا](#)"¹، كجزء من سلسلة الحوارات الإقليمية حول "[التمكين الاقتصادي للمرأة والرقمنة في فترة ما بعد كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا](#)". شاركت كل من مصر والسويد في رئاسة هذا الحدث. ضمّ المتدخلون خبراء من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن، ووزارة الشؤون الاقتصادية والطاقة في ألمانيا، ومنصة الصناعة الألمانية 4.0 (Plattform Industrie 4.0)، واتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) ورائدات الأعمال في قطاع الاقتصاد الرقمي. وتولّى إدارة المناقشات مدرّس في كلية إدارة الأعمال.

اتّفق المشاركون، خلال أول الندوات الافتراضية تحت عنوان "[تطوير مهارات الفتيات الرقمية في عالم ما بعد كوفيد-19](#)"، على ضرورة مواصلة حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودها كي تضمن أن المهارات الرقمية المعززة للمرأة وزيادة استخدام التكنولوجيا تساهمان فعلياً في اندماج المرأة في سوق العمل كموظفات ورائدات أعمال. وكمتابعة لهذا الحدث الأول، ركزت الندوة الافتراضية الثانية على الإجراءات السياساتية التي من شأنها التصدي بنجاح للحواجز التي تعترض رائدات الأعمال عند الاستثمار في قطاع الاقتصاد الرقمي.

كما سلّط الحوار الثاني الضوء على التقدّم المحرز والتحديات المستمرة في ولوج رائدات الأعمال إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، بناءً على نتائج دراسة استقصائية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في 2020/2019، في الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس.

النتائج الرئيسية

- ❖ يعيد التحوّل الرقمي لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكيل طبيعة ريادة الأعمال، ويفتح فرص عمل جديدة لرائدات الأعمال، اللواتي يعانين من محدودية الولوج إلى رأس المال ويواجهن صعوبات في التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية.
- ❖ ولكن الاقتصاد الرقمي قطاع نخبوي يهدد باستبعاد رائدات الأعمال الريفيات ذوات المهارات المنخفضة، بسبب محدودية الولوج إلى المهارات والأدوات الرقمية.

التوصيات الرئيسية

- ❖ يحتاج صنّاع السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تبني نهج تقاطعي لدعم ريادة الأعمال النسائية في مجال التكنولوجيا، وإطلاق العنان لإمكانات رائدات الأعمال ذوات المهارات العالية اللواتي يرغبن في الاستثمار في القطاع الرقمي، مع دعم النساء الريفيات واللواتي يتمتعن بمهارات منخفضة.
- ❖ يجب أن يتركز اهتمام أصحاب المصلحة على المجالات السياساتية الثلاثة ذات الأولوية:
 1. استخدام التكنولوجيا الرقمية للتخفيف من الحواجز التقليدية أمام ريادة الأعمال للمرأة وتضييق الفجوات الجنسانية والريفية؛
 2. بناء الجسور بين ريادة الأعمال والمهارات الرقمية في نهج دورة الحياة؛
 3. خلق بيئة رقمية مراعية للاعتبارات الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يمثّل بزوغ الاقتصاد الرقمي فرصةً لسدّ الفجوة الجنسانية في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يبدو أن الاقتصاد الرقمي من أكثر القطاعات الواعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إذ ستستفيد التنمية الاقتصادية الإقليمية من زيادة الاستثمارات في المجال الرقمي، مع نمو سنوي مستدام بنسبة 30٪ خلال الفترة 2021-2023، لتصل إلى 97 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023 (Redsheer، 2021).

يمثل ذلك فرصةً لخلق الوظائف الإضافية المطلوبة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تشكّل نسبة خريجي الجامعات من ذوي المهارات العالية حاليًا حوالي 30٪ من العاطلين عن العمل، معظمهم من النساء (البنك الدولي، عام 2019). إذ من خلال خلق فرص جديدة لفتح أسواق جديدة وتطوير منتجات وخدمات جديدة، سيكون الاقتصاد الرقمي المزدهر أداةً للتمكين الاقتصادي الشامل في المنطقة.

تتحدّى الطبيعة المتغيرة لريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الرقمي بعض الحواجز التقليدية التي تواجهها عادةً رائدات الأعمال الطموحات والشركات التي تقودها النساء. إذ أكد المشاركون، على سبيل المثال، أنّ الاقتصاد الرقمي يسهّل تحقيق مشاريع ريادية عن طريق تسهيل الأعمال من المنزل، مما يوفّر حلاً وسطًا محتملاً بين العمل المأجور والمسؤوليات الأسرية، كما أنّه يُعدّ أيضاً حلاً لتخطّي القيود المفروضة على حركة التنقل، وكلاهما يلعب دورًا محوريًا في مشاركة المرأة في العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. علاوةً على ذلك، تبدو الشركات الرقمية مناسبة في منطقة تواجه فيها النساء عوائق في الولوج إلى رأس المال أو في تأجير وامتلاك العقارات، نظرًا لكونها لا تحتاج إلى الكثير من رأس المال واليد العاملة (المرتج 1). كذلك أكدت المناقشات أن الاستخدام الأفضل للتقنيات الرقمية يمكن أن يسهّل ريادة الأعمال للمرأة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة بالنسبة للنساء الأشدّ حرمانًا (انظر الأولوية السياساتية 1).

المربع 1: ما هو الاقتصاد الرقمي؟

"يتضمن الاقتصاد الرقمي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية، أو التي يتم تعزيزها بشكل كبير من خلال استخدام المدخلات الرقمية، بما في ذلك التقنيات الرقمية والبنية التحتية الرقمية والخدمات والبيانات الرقمية. كما يشير الاقتصاد الرقمي إلى جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومات، الذين يستخدمون هذه المدخلات الرقمية في أنشطتهم الاقتصادية"، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (عام 2020).

"يعيد الاقتصاد الرقمي تشكيل طريقة هيكل الشركات: مثلاً لا تمتلك شركة أوبر (Uber) أي سيارات، وهي أكبر شركة لسيارات الأجرة في العالم. ولا تصنع شركة فيسبوك (Facebook) أي محتوى، علماً أنّها أكثر منصات إعلامية شهرةً في العالم. كما ليس لدى شركة علي بابا (Alibaba) أي مخزون، في حين أنّها أهم شركة بيع بالتجزئة. ولا تملك شركة إير بي إن بي (Airbnb) أي عقارات، مع العلم أنّها أكبر شركة لتأمين أماكن للسكن". Goodwin (2015).

يهدّد الاقتصاد الرقمي باستبعاد رائدات الأعمال المحرومات، جراء الجمع بين الحواجز الناشئة والتقليدية

أكد المشاركون أنه حتّى لو كانت المواهب موزعة بالتساوي بين الجنسين وبين رائدات الأعمال، فإنّ فرص الأعمال في الاقتصاد الرقمي غير متساوية إطلاقاً. وقد صنّفوا القيود المفروضة على ريادة أعمال المرأة في مجال التكنولوجيا إلى مجموعتين:

1. الحواجز المتعلقة بالمجال الرقمي، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على رائدات الأعمال الريفيات و/أو ذوات المهارات المتدنية.
2. الحواجز التقليدية الممتدة إلى القطاع الرقمي، والتي تؤثر على جميع رائدات الأعمال مهما كانت الطبيعة الفنية لمهاراتهن.

لذلك، فإن بزوغ الاقتصاد الرقمي قد يفيد رواد الأعمال الرجال أكثر - وإلى حدّ ما النساء اللواتي يتمتّعن بمهارات عالية - بينما يترك وراءه النساء ذوات المهارات المحدودة.

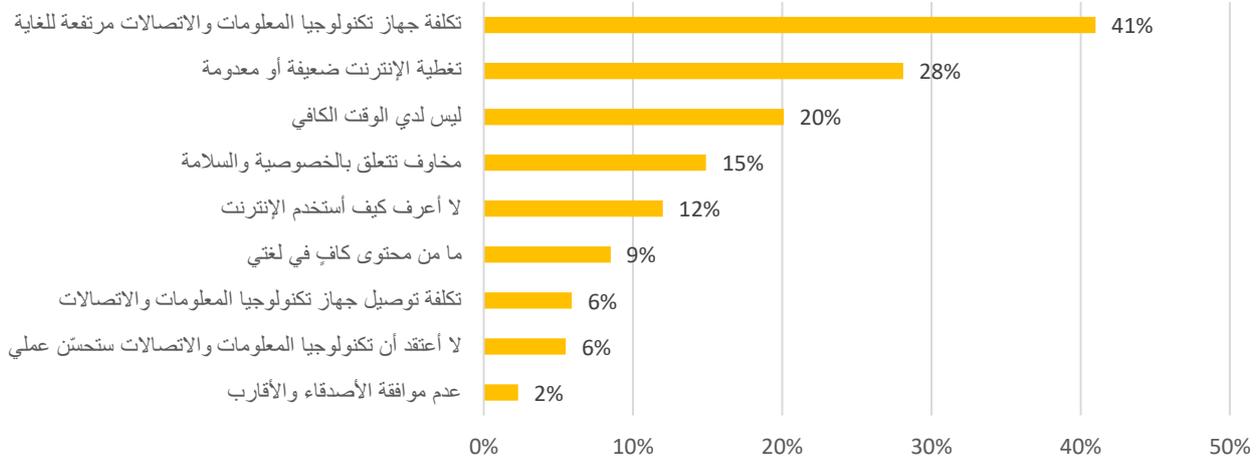
إن الولوج غير المتكافئ إلى الأدوات والمهارات الرقمية يظلم رائدات الأعمال الريفيات وذوات المهارات المتدنية

تتداخل الفجوات الرقمية الجنسانية والريفية، وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة التي تواجهها رائدات الأعمال الريفيات وذوات المهارات المتدنية عند محاولتهن دخول الاقتصاد الرقمي. في الواقع، يُعدّ الاتصال بشبكة الإنترنت والاستفادة من تكنولوجيا ذات أسعار معقولة والقدرة على استخدامها، من العوامل الأساسية للمنضمّين الجدد الراغبين في الاستثمار في القطاع الرقمي. وبالتالي، في حين أن بعض رائدات الأعمال تجهزات جيداً للاستفادة من فرص الأعمال التجارية المتنامية في مجال التكنولوجيا، من المرجح أن تُترك بعضهن خلف الركب. تشمل هذه العوائق ما يلي:

المهارات الرقمية المقيدة: يُعدّ القطاع الرقمي صناعةً متطلبةً من حيث الاحتياجات التقنية. إذ يتطلّب الترميز، والبرمجة، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء²، ومهارات محدّدة لا تتمتع بها جميع رائدات الأعمال، أو يمكنهنّ اكتسابها لبدء أنشطتهن التجارية ذات التكنولوجيا العالية وتطويرها. ومع ذلك، بينما كانت ثلثا رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أهبة الاستعداد لتلقي التدريبات اللازمة على أجهزة وبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلقى فقط الربع منهنّ مثل هذه التدريبات. ونتيجة لذلك، بدا من الصعب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لـ 35٪ من رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واعتبر 12٪ أن الافتقار إلى المعرفة الرقمية يمثل عائقاً رئيسياً أمام استخدام التكنولوجيا في أنشطتهن التجارية. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى 17٪ لتشمل رائدات الأعمال ذوات المستويات التعليمية المتدنية، مقارنةً بـ 4٪ للخريجات الجامعيات (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2021).

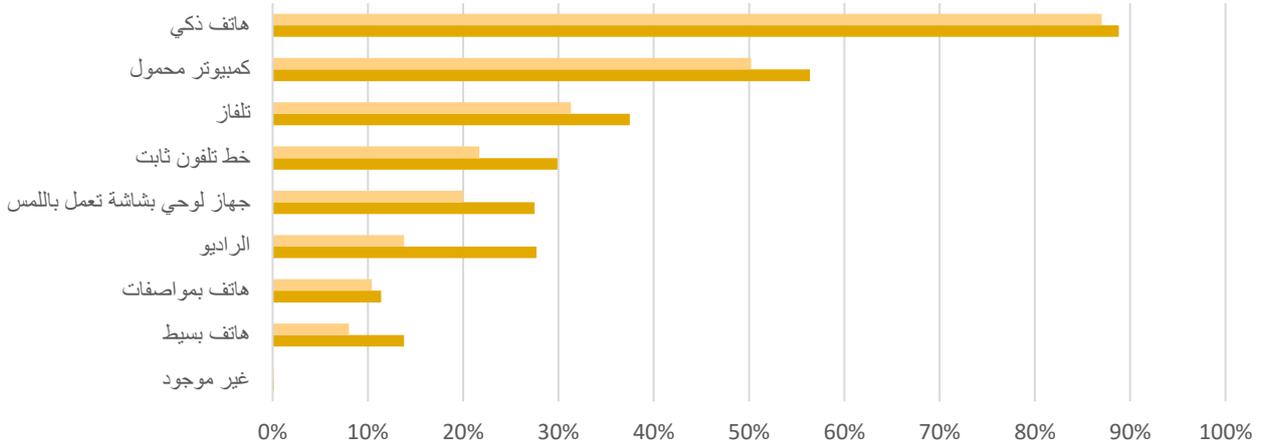
الاتصال الإلكتروني والولوج إلى المعدات الرقمية غير المتكافئ: إن الاتصال الإلكتروني لا يزال متفاوتاً عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وداخلها، على الرغم من التحسينات التي طرأت. إذ يمثل، على سبيل المثال، ضعف تغطية الإنترنت والشبكة تحديات كبيرة لـ 28% من رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2021). وتتأثر المناطق الريفية بشكل خاص بانخفاض تغطية الشبكة، حيث تستفيد 44% فقط من المناطق الريفية في الدول العربية من تغطية شبكة الهاتف المحمول من الجيل الرابع 4G، مقارنةً بـ 76% من المناطق الحضرية (IUT، 2020). لذا يُشكّل ذلك عائقاً رئيسياً أمام استخدام رائدات الأعمال الريفيات للتكنولوجيا في أنشطتهن التجارية واستثمارهن في الاقتصاد الرقمي. كما تمثل القدرة على تحمل التكاليف قيوداً آخر على رائدات الأعمال: أعلنت 41% من رائدات الأعمال أن تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي السبب الرئيسي لعدم استخدام التكنولوجيا في أنشطتهن التجارية (البيان 1). نتيجة لذلك، فإن 20% من النساء اللاتي شملهن استطلاع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يمتلكن لوحات إلكترونية تعمل باللمس، و50% جهاز كمبيوتر محمول (البيان 2). وتتفاقم الصعوبات بالنسبة للنساء الريفيات، حيث أن 34% فقط من الأسر الريفية لديها إمكانية الحصول على جهاز كمبيوتر مقارنة بـ 67% في المناطق المدنية (المعهد الدولي للتكنولوجيا، 2020).

مبيان 1: المعوقات الرئيسية في استخدام الإنترنت (%)



اليونيدو، 2021

مبيان 2 : ولوج رائدات الأعمال إلى أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وملكيتهما



اليونيدو، 2021

تعيق الحواجز التقليدية أمام ريادة المرأة للأعمال استثمارها في الاقتصاد الرقمي

لا تزال الحواجز الهيكلية أمام ريادة المرأة قائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المربع 2). وينطبق ذلك بشكل خاص على الصناعات التي يهيمن عليها الرجال، مثل الاقتصاد الرقمي، حيث تتأثر الاستراتيجيات وعمليات صنع القرار في الغالب بوجهات نظر الرجال، ونادراً ما تراعي الاعتبارات الجنسانية في التصميم. ونتيجة لذلك، توسعت أو تفاقمت العوائق التالية أمام تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال التكنولوجيا:

تعقيد التسجيل الرسمي لشركة: تتضمن الأطر القانونية للمرأة الحق في تسجيل الأعمال التجارية بنفس الطريقة كالرجل في جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، فإن الإجراءات الإدارية المعقدة لتسجيل الشركات الجديدة للاندماج في القطاع المهيكّل تؤثر بشكل غير متناسب على قدرة المرأة على إطلاق أعمالها التجارية. ويرتبط هذا بنقص المعلومات حول الإجراءات، فضلاً عن تكلفتها المرتفعة خاصة بالنسبة لرائدات الأعمال اللواتي لديهن ولوج محدود إلى الموارد المالية مقارنة بالرجال.

ماذا عن القطاع الرقمي؟ قد ينطوي الاستثمار في مجال الاقتصاد الرقمي على تعقيد أكبر من حيث تسجيل الشركة، مقارنةً بالقطاعات الأخرى، بسبب تشريعاتٍ محدّدة.



الافتقار إلى مهارات ريادة الأعمال: غالباً ما تبغ النساء عن افتقارهن إلى مهارات إدارة الأعمال الأساسية اللازمة لإطلاق أعمالهن وإدارتها وتطويرها. ويشمل ذلك الشؤون المالية وإعداد الميزانية، والتحليل، وحل المشكلات، والتفكير الاستراتيجي، والتخطيط، وإدارة الوقت، واتخاذ القرارات، والتسويق، والربط الشبكي، ومهارات خدمة العملاء. في حين أنّه نادراً ما يتمّ تدريس كفاءات ريادة المشاريع في المدارس، قلّة من النساء يمكنهنّ اكتسابها من خلال برامج التعليم والتدريب المهني (VET). إذ التحقت في عام 2019، 4% فقط من الشابات في التعليم والتدريب المهني في الدول العربية و6% في شمال إفريقيا (منظمة العمل الدولية، عام 2020). لذلك أعلنت نصف نساء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط عن ثقتهن في قدرتهن على بدء عملٍ تجاريٍّ مقارنةً بثلاثي الرجال (GEM، 2019).

ماذا عن القطاع الرقمي؟ يؤثر هذا النقص في مهارات إدارة الأعمال التجارية على قدرة النساء على الاستثمار في الريادة الرقمية، الأمر الذي يتطلب مجموعة المهارات الأساسية عينها لأي شركة أخرى.



المربع 2: بيانات أساسية حول الحواجز التقليدية التي تعيق ريادة المرأة للأعمال

تقدّم دراسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لعام 2017 حول ريادة المرأة للأعمال في مصر والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس نقاشاً مثيرة للاهتمام حول العوائق الرئيسية التي تواجهها النساء في بدء أعمالهن التجارية وتطويرها:

- رغبت أكثر من ربع رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تشهد انخفاضاً في العمليات الإدارية؛
- اعتبر نقص التمويل العقبة الرئيسية أمام بدء عمل تجاري من قبل 37% من رائدات الأعمال وكعائق أمام تطوير الأعمال من قبل 36% من النساء في السلطة الفلسطينية، و38% في لبنان، و40% في الأردن، و42% في مصر؛
- رأت خمس رائدات الأعمال المسؤوليات الأسرية كعقبة رئيسية أمام بدء أعمالهن في المنطقة، في حين أشار ربعهن إلى وجود نقص في المساعدة.

محدودية الولوج إلى الموارد المالية: أولاً، يُعدّ التمييز القانوني أحد العوامل المحدّدة الرئيسية لتقييد الادماج المالي للمرأة. إذ لا توفّر الأطر القانونية، في الدول التسعة عشر في المنطقة، للرجال والنساء حقوقاً متساوية في الميراث، ولا تحظر 13 دولة منها التمييز في الحصول على الائتمان بين الجنسين (البنك الدولي، 2021). ثانياً، ما زال التحيز الجنساني والممارسات التمييزية مستمرة على نطاق واسع داخل المؤسسات المالية في المنطقة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017). قد تساعد النساء صاحبات رأس المال الاستثماري في التغلب على هذا التمييز، إذ تزداد احتمالية استثمارها في الشركات التي تقودها النساء بمقدار الضعف. ومع ذلك، لا يزال عددهنّ محدوداً في المنطقة، بحيث يصل عالمياً إلى 11% فقط من شركاء الاستثمار في شركات رأس المال الاستثماري في جميع أنحاء العالم (Harvard Business Review، 2021).

ماذا عن القطاع الرقمي؟ شدّد المشاركون على أنه على الرغم من كون صناعة التكنولوجيا أقلّ تطلباً لرأس المال، إلّا أنها تتصف بتمييزٍ شديدٍ ضدّ المرأة في ما يتعلّق بالحصول على التمويل، حيث ينتشر التحيز الجنساني بشكلٍ خاص بين المستثمرين.



أدوار الجنسين ونقص مرافق رعاية الأطفال: أشار المتحدثون إلى أن الأعراف والمواقف التمييزية بين الجنسين تشكل عائقاً مهماً أمام ريادة النساء للأعمال في المنطقة. إذ تعتبر نسبة كبيرة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنه من غير المقبول أن تعمل المرأة خارج المنزل مقابل أجر. وتبلغ هذه النسبة 19% في تونس، و21% في المغرب، و30% في الأردن، وما يصل إلى 34% في مصر (منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية، 2020). لا بل تُحدّد الأعراف الاجتماعية أنّ رعاية الأطفال والعمل المنزلي هما من اختصاص المرأة. على سبيل المثال، يعتقد 72٪ من الرجال المغاربة و87٪ من الرجال المصريين أن الدور الأساسي للمرأة هو رعاية الأسرة (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020). إذ نظرًا للقيود المفروضة على إمكانية الاستفادة من مرافق رعاية الأطفال عالية الجودة وبأسعار مدروسة، فإن مثل هذه المعايير الجنسانية تقيد بشكلي خطير قدرة المرأة على زيادة المشاريع. وحتى مع إمكانية الاستفادة من فرص رعاية الأطفال، لا تزال الوصمة الاجتماعية تقيد زيادة المرأة للأعمال، حيث يُصرّح ما بين ثلث وثلثي سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الأطفال سيعاونون مع الأمهات العاملات (Haerpfer et al., 2020)

ماذا عن القطاع الرقمي؟ تربط القوالب النمطية الجنسانية تقليدياً كلاً من زيادة الأعمال والوظائف الرقمية بالرجولة³، مما يضخّم الوصمة الاجتماعية للمرأة التي تقود المشاريع التجارية الرقمية.



تقييد الولوج إلى الشبكة: تكافح معظم رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانضمام إلى الشبكات القائمة والغرف التجارية، والتي تلعب دوراً مهماً في تسهيل تطوير الشركات. على سبيل المثال، بلغ معدل الربط الشبكي لرائدات الأعمال في الأردن 18٪، وهو أقل من متوسط معدل الرجال في الدول العربية بنسبة 16 نقطة مئوية (GEM، 2017). إذ تؤثر المسؤوليات الأسرية والأعراف الاجتماعية المقيدة وطرق التنقل المحدودة في قدرتهنّ على التفاعل خارج العمل. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تهيمن شبكات "الرفاق القدامى" على مجال الأعمال في القطاعات التي يطغى عليها الذكور، ونادراً ما تكون رائدات الأعمال محظّ ترحيب بينهم أو يتمّ توجيه الفرص التنموية إليهن (منظمة العمل الدولية، 2016). تشكل إمكانية الولوج المحدودة هذه إلى الشبكة عائقاً رئيسياً أمام الدعوة العامة لسيدات الأعمال، وبالتالي، لسياسات وبرامج زيادة الأعمال التي تراعي الفوارق الجنسانية.

ماذا عن القطاع الرقمي؟ تبقى صناعة التكنولوجيا مجالاً ذكورياً، حيث يتمّ تقييد حجم شبكة النساء وفعاليتها بسبب التحيز الجنساني.



برامج زيادة الأعمال التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية: تتمتع المرأة بإمكانية محدودة للحصول على المشورة والاستشارات والتوجيه ودعم الشبكات التي تقدمها مراكز تطوير الأعمال. إذ استفادت، على سبيل المثال، 12٪ فقط من رائدات الأعمال في مصر و14٪ في تونس من الخدمات الاستشارية أو خدمات تطوير الأعمال (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2017). كون معظم البرامج تقوم بتقييم المخاطر عند تنفيذ عمليات الاختيار الخاصة بها، فإنها غالباً ما تستبعد النساء لأنهنّ من غير المحتمل أن يتناسبن مع تعريف رواد الأعمال المحتملين "الناجحين". بالإضافة إلى ذلك، وحتى عندما تشارك المرأة في برامج زيادة الأعمال، فإن الخدمات المقدمة تكون غير متكيفة مع واقعهنّ واحتياجاتهنّ وجداول أعمالهن.

ماذا عن القطاع الرقمي؟ غالباً ما تفشل برامج زيادة الأعمال السائدة في تكييف مناهجها الدراسية مع القطاع الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع دعم المرأة لا تصوّر القطاع الرقمي كمسارٍ محتملٍ لهنّ. إذ أنّها تركّز بشكلٍ أساسي على المهارات الأساسية، وتعتبر المهارات الرقمية أداةً لتبسيط إجراءات عمل المرأة، بدلاً من قطاع مزدهر يمكنهنّ الاستثمار فيه.



المربع 3: ما هي التقاطعية؟

تُشير التقاطعية إلى التداخل بين النوع الاجتماعي وأشكال التمييز الأخرى، مما يؤدي إلى ازدياد عدم المساواة وتوفّر فرص أقل لبعض النساء. تشمل هذه الفئات التعليم والعمر والإعاقة وحالة الهجرة أو مكان الإقامة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019a)

ثلاث مجالات سياساتية لتعزيز زيادة المرأة للأعمال في القطاع الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دعا المتحدثون إلى تطبيق نهج تقاطعي لسياسات زيادة الأعمال، يأخذ بعين الاعتبار التنوع الكبير لواقع رائدات الأعمال في العصر الرقمي، اعتماداً على مستوى تعليمهن أو مهارتهن أو عمرهن أو مناطق معيشتهن (المربع 3). سيجمع الإطار السياسي الشامل هذا بين الإجراءات لمعالجة الحواجز التقليدية التي تقف أمام زيادة الأعمال النسائية من جهة، وبين الاستراتيجيات الهادفة للتخفيف من العقبات الناشئة الخاصة بالقطاع الرقمي من جهةٍ أخرى. وقد حدّدت حلقات النقاش ثلاث مجالات سياساتية لدعم رائدات الأعمال ذوات المهارات العالية واللاتي من دون أفضلية للاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

الأولوية 1: استخدام التكنولوجيا الرقمية للتخفيف من الحواجز التقليدية أمام ريادة الأعمال النسائية وتضييق الفجوات الجنسانية والريفية

يُعدّ تجريد تسجيل الأعمال من الطابع المادي الخطوة الأولى نحو نظام بيئي أكثر شمولاً لريادة الأعمال. وقد أكد المتحدثون على أهمية تشجيع النساء على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن واستخدام الأدوات الرقمية لجعل عملية التسجيل أكثر سهولة، ولا سيما للنساء الريفيات ذوات المهارات المتدنية.

مثال على أفضل الممارسات:

لتسهيل إضفاء الطابع الرسمي على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات التي يتمّ تسيير أعمالها من المنزل، أصدر المغرب قانوناً يعرّف المَقاول الذاتي في عام 2015 - وهو نظام مبسّط ينطبق على رواد الأعمال الذين لديهم معدل مبيعات سنوي أقل من عتبة معينة. أدى تجريد إجراءات التسجيل من الطابع المادي وتوفير خيارات عبر الإنترنت مثل دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية إلى زيادة إمكانية الاستفادة من هذا النظام.

يؤدّي تطوير الخدمات المالية الرقمية⁴ إلى تحسين الإدماج المالي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ان توفير خيارات جديدة لتخزين الأموال وتحويلها وتجميعها قد تؤدي إلى زيادة فرص حصول رائدات الأعمال على التمويل اللازم، لا سيما في المناطق النائية.

مثال على أفضل الممارسات:

تصمّم [الشبكة المصرفية العالمية للمرأة \(Women's World Banking\)](#) حلولاً مالية لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال الأدوات الرقمية. وفي باكستان أقامت المنظمة شراكة مع مزود الخدمات المالية المتنقلة جازكاش (JazzCash) لتوفير التمويل لرائدات الأعمال ذوات الدخل المنخفض اللواتي يعشن في مناطق ريفية منعزلة.

الاستفادة من المرونة التي توفرها الأدوات عبر الإنترنت لتطوير مهارات المرأة والربط الشبكي. قد يساعد التدريب عبر الإنترنت والربط الشبكي رائدات الأعمال في التغلب على قيود التنقل، وتقليل تكاليف النقل، واستيعاب المسؤوليات الأسرية. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء اللواتي يعشن في المناطق النائية.

أمثلة على أفضل الممارسات:

لهنّ الاطلاع على الأحداث والدعم والنصائح والدورات التدريبية. إذ تمكّن هذه الموارد الإلكترونية النساء من تطوير مهارتهنّ في مجال ريادة الأعمال، والتعليم المالي، ومحو الأمية الرقمية، وفرص الربط الشبكي.

بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، طوّرت شبكة برامج [Bridge for Billions](#) تطبيقاً تحت اسم IDEA، يوفر برامج تدريب وتوجيه لريادة الأعمال عبر الإنترنت من 6 إلى 9 أشهر لرواد الأعمال، بهدف تطوير خطط أعمال قابلة للتمويل. بفضل هذا النموذج الإلكتروني، وصل التطبيق إلى أكثر من 300 رائد أعمال، وثلاثم من النساء.

أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية برنامجاً تدريبياً بعنوان ["She is for a Digital Future"](#)، بالشراكة مع شركة سيسكو (CISCO) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تهدف هذه المبادرة إلى استخدام المنصة الإلكترونية زوم (Zoom) لتدريب 2000 امرأة على المهارات الرقمية والشمول المالي.

يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تساعد في تضييق الفجوات الرقمية الجنسانية والريفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويشمل ذلك معالجة مشاكل الاتصال من خلال خدمات معقولة التكلفة. تجعل الخصائص الجغرافية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستثمار في البنى التحتية لشبكة الاتصالات مكلفاً نسبياً وصعباً تقنياً. ومع ذلك، توفر التقنيات الرقمية فرصاً جديدة لإدارة الأعمال التجارية من المناطق النائية. إذ أنّ توفير وترويج هذه الأدوات وبأسعار معقولة لجميع رائدات الأعمال، من شأنه أن يُطلق العنان لإمكانياتهن للاستثمار في القطاع الرقمي.

مثال على أفضل الممارسات:

تهدف مبادرة [Internet Saathi](#) إلى تطوير وصول ولوج المرأة الريفية إلى القطاع الرقمي في الهند، وقد وصلت هذه المبادرة إلى أكثر من 28 مليون امرأة. ففي المناطق الريفية الأقل اتصالاً والتي تتوفر فيها شبكة كهربائية غير ثابتة، يتم تزويد النساء "بهواتف مميزة" تتمتع ببطارية ذات عمر أطول.

الأولوية 2: بناء الجسور بين ريادة الأعمال والمهارات الرقمية في نهج دورة الحياة

يُعدّ تقديم تعليم مزدوج أمرًا ضروريًا لمواكبة احتياجات الاقتصاد الرقمي. من هنا، يجب على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعزيز جهودها للربط فيما بين برامج التعليم والتدريب الرقمي وريادة الأعمال، وتزويد النساء بالمهارات اللازمة للاستثمار في ريادة الأعمال الرقمية.

مثال على أفضل الممارسات:

تقدم كلية إدارة الأعمال الفرنسية HEC شهادة ريادة الأعمال الرقمية [Digital Entrepreneurship Certificate](#)، التي تخوّل الطلاب تبني المشاريع الإلكترونية من خلال نهج ريادة الأعمال. إذ تبحث هذه الدورات الطرق المختلفة التي تعزز التقنيات الرقمية الابتكار من خلال نماذج الأعمال الجديدة أو التجارة الإلكترونية أو الاتصالات الرقمية أو التسويق التعاوني أو تمويل المشاريع الجديدة. وتوفر، كمكمل، وحدة حول مستقبل العمل (Future of Work) استيعاباً أعمق للاتجاهات التكنولوجية الرئيسية التي تعيد تشكيل الأعمال، كالتشغيل الآلي، والرقمنة، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات.

إن توفير إمكانية الحصول على التدريبات اللازمة بشكل مستمر في مجالي ريادة الأعمال والرقمنة في جميع مراحل الحياة للمرأة، من شأنه أن يسهّل إعادة صقل مهاراتهم والرفع منها. اتفق المشاركون على أن برامج التدريب على ريادة الأعمال الرقمية ينبغي أن تكون متاحة أكثر للنساء، ومصممة خصيصاً لذوات المهارات المتدنية. إذ يجب أن تمكّن هذه البرامج النساء من بدء أعمالهن التجارية في المجال الرقمي، أو تحويل مشاريعهن القائمة أصلاً إلى مشاريع رقمية، أو توسيع أعمالهن الرقمية، مهما كانت الطبيعة التقنية لمهاراتهن.

مثال على أفضل الممارسات:

تعمل [الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات \(PICTI\)](#) على تسهيل تطوير مهارات رائدات الأعمال الرقمية، وبناء قدرات الشركات التي تقودها النساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فحاضنة الأعمال التجارية تتمتع ببرنامج لتمكين الاقتصاديين للمرأة، من شأنه أن يوفرّ لهن أدوات حديثة من أجل تحقيق المنافع التجارية.

إن تصميم برامج ريادة الأعمال التي تراعي الفوارق بين الجنسين سوف تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المحددة لرائدات الأعمال. شددت الندوة عبر الإنترنت على أهمية التحاق المرأة ببرامج ريادة الأعمال من أجل تقديرها لذاتها وتنمية قدرتها على اتخاذ القرار وتعزيز معرفتها. من الضروري إذاً أن تكون مراعاة المنظور الجنساني أساساً لتصميم وتسويق مثل هذه البرامج، لجذب المزيد من النساء ودفعهنّ إلى التكيف مع واقعهنّ المتنوع. ويشمل ذلك إنشاء أهداف المساواة بين الجنسين على أساس المشاركة والإشراف عليها، وتعيين موظفين من الجنسين.

أمثلة على أفضل الممارسات:

[She Starts Africa](#) هي مؤسسة اجتماعية تعمل في ستة بلدان إفريقية، وتهدف إلى تمكين رائدات الأعمال من خلال بناء القدرات. تخصص المنظمة برامج للنساء وتمنهنّ إرشاداً شاملاً ومحدداً. ويُنشئ برنامج "She Starts UC" أندية في الجامعات التونسية، يقدم من خلالها للطالبات التدريب والأدوات والموارد لتعزيز ريادة الأعمال.

تعزز شبكة برامج [Bridge for Billions](#)، من خلال ضمان التنوع بين الجنسين بين الموظفين، قدرتها على تصميم برامج ريادة الأعمال التي تراعي الاعتبارات الجنسانية. كما تقدّم المنظمة خدمات حضانة الأعمال التي تشمل ترتيبات زمنية مرنة لتمكين مقدّمات الرعاية من حضور التدريبات. بالإضافة إلى ذلك، فإن استراتيجيتها للتسويق والاتصال تجذب النساء والتنوع، من خلال إظهار رائدات الأعمال من خلفيات متنوعة. وتفرض المنظمة أيضاً الحوصص في عملية الاختيار وتقيس تأثير البرامج على النساء والرجال لضمان المساواة بين الجنسين في جميع المراحل.

الأولوية 3: خلق بيئة رقمية مراعية للاعتبارات الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إن زيادة مشاركة رائدات الأعمال في مجال التكنولوجيا في الشبكات والشركات بين القطاعين العام والخاص أمر أساسي لتعزيز نظام بيئي رقمي موصل. وأشار المتحدثون إلى أهمية الجمع بين الشركات والنقابات والأوساط الأكاديمية والجمعيات، لتحقيق تفاهم مشترك في صياغة سياسات ريادة الأعمال والسياسات الرقمية المراعية للاعتبارات الجنسانية.

أمثلة على أفضل الممارسات:

قامت وزارة الشؤون الاقتصادية والطاقة الألمانية ووزارة التعليم والبحث، في عام 2013، بتطوير [Plattform Industrie 4.0](#) - بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني - لتعزيز التحوّل الرقمي في مجال الصناعة في ألمانيا. ويعمل خبراء من الشركات والعلوم

والجمعيات والنقابات العمالية مع ممثلين من مختلف الوزارات الفيدرالية في مجموعات العمل المنظمة على أساس مواضيع مختلفة لتعزيز القدرة التنافسية الرقمية لألمانيا.

يمثل اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (PITA) أكثر من 150 شركة كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام البيئي التكنولوجي الناشئ الفلسطيني. وينظم الاتحاد أحداث تجمع رائدات الأعمال، وصنّاع التغيير، والمؤثرين، والقادة، لدعم صوت المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.



يُعدّ تعميم الاعتبارات الجنسانية في الاستراتيجية الرقمية أمراً أساسياً لتطوير نظام بيئي رقمي مراعي لهذه الاعتبارات. ويتطلب تعزيز إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، العاملة في مجال التكنولوجيا بقيادة نساء، اتباع نهج واسع النطاق، من أجل تمكين المرأة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

مثال على أفضل الممارسات:

تبنت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في الأردن نهجاً مدمجاً للاعتبارات الجنسانية في للرقمنة. يدمج، من ناحية، الجنسانية بجميع ركائزها، وعلى وجه التحديد ريادة الأعمال الرقمية، والمهارات الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والمنصة الرقمية. ومن ناحية أخرى، لديها قسم مخصص للمرأة، يتولى تصميم برامج محددة لتمكين المرأة.



يمكن لمعالجة القوالب النمطية الجنسانية وتقديم نماذج يحتذى بها أن يشجع الفتيات والنساء كي يصبحن رائدات أعمال في مجال التكنولوجيا. وقد أشار المشاركون إلى أهمية القضاء على السلوك التمييزي بين القطاعين العام والخاص، ووسائل الإعلام، والأفراد، والآباء، والمؤسسات التعليمية. فالسماح لسيدات الأعمال النشاطات في مجال التكنولوجيا بالبروز، وتعزيز نماذج الأدوار المتنوعة، سيزيد من الوعي حول ريادة الأعمال الرقمية كمسار ممكن لتمكين المرأة.

مثال على أفضل الممارسات:

تهدف المنظمة غير الحكومية [Girls Who Code](#) إلى سدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتغيير صورة المبرمجين في الولايات المتحدة. كما تقدّم المنظمة برامج مختلفة للفتيات، تساهم باستكشافهنّ الترميز، وتزيد من وصولهن إلى فرص وظيفية في مجال التكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، تروّج المنظمة غير الحكومية لنماذج يحتذى بها، لجعل الطلاب - وأولياء أمورهم - يطلعون على قصص النجاح المخفية للنساء في العالم الرقمي.



سبل المضي قدماً

خلص المتحدثون إلى أن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يجب أن تتبنى نهجاً تقاطعياً للسياسة المصممة لتمكين المرأة في العصر الرقمي. وهذا يعني تطوير ريادة الأعمال والسياسات الرقمية المتعلقة بالنساء على اختلاف حالاتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنّ تصنيف البيانات حسب الجنس والموقع والعمر والتعليم ستكون ضرورية.

وسيواصل منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة التركيز على الرقمنة كعامل أساسي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما سيتطرق حدث المنتدى التالي إلى نهج تقاطعي يمكن تحقيقه للمساواة بين الجنسين (17 آذار/مارس 2022). وسيهدف اجتماع المنتدى السنوي لعام 2022 إلى تصميم خارطة طريق لدعم صياغة وتنفيذ السياسات الرقمية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.



المراجع

- Delaporte, A. et al. (2021), *The State of Mobile Internet Connectivity 2021*, GSMA Connected Society, London.
- GEM (2017), *Middle East and North Africa Report 2017*, Global Entrepreneurship Research Association London.
- GEM (2019), *Global Entrepreneurship Monitor, 2018/2019 Women's Entrepreneurship Report*, Global Entrepreneurship Research Association, London.
- Goodwin, T. (2015), "The Battle Is For The Customer Interface", TechCrunch, <https://techcrunch.com/2015/03/03/in-the-age-of-disintermediation-the-battle-is-all-for-the-customer-interface/?guccounter=1> (accessed 6 January 2022).
- Haerpfner, C. et al. (2020), *World Values Survey: Round Seven - Country-Pooled Datafile*, JD Systems Institute & WVSA Secretariat, Madrid, Spain, Vienna, Austria.
- Harvard Business Review (2021), "Women-Led Startups Received Just 2.3% of VC Funding in 2020", <https://hbr.org/2021/02/women-led-startups-received-just-2-3-of-vc-funding-in-2020> (accessed 17 December 2021).
- Haut-Commissariat au Plan (2020), *La femme marocaine en chiffres, Évolution des caractéristiques démographiques et socioprofessionnelles*, Royaume du Maroc, Rabat.
- ILO (2016), *Women in business and management: gaining momentum in the Middle East and North Africa: regional report*, ILO Regional Office for Arab States, Beirut.
- ILO (2018), *Constraints and good practice in women's entrepreneurship in MENA, Case study: New evidence on gender attitudes towards women in business*, International Labour Organization, Geneva.
- ILO (2020), *Global Employment Trends for Youth 2020, Technology and the future of jobs*, International Labour Office, Geneva.
- ITU (2020), *Measuring digital development, Facts and figures 2020*, ITU Publications, International Telecommunication Union, Geneva.
- OECD (2017a), "Women's participation in the labour market and entrepreneurship in selected MENA countries", in *Women's Economic Empowerment in Selected MENA Countries: The Impact of Legal Frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264279322-en>.
- OECD (2019a), *SIGI 2019 Global Report: Transforming Challenges into Opportunities*, Social Institutions and Gender Index, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/bc56d212-en>.
- OECD/European Union (2019b), *The Missing Entrepreneurs 2019: Policies for Inclusive Entrepreneurship*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/71b7a9bb-en>.
- OECD (2020a), *A roadmap towards a common framework for measuring the digital economy, Report for the G20 Digital Economic Task Force*, OECD Publishing, Paris.
- OECD, ILO, CAWTAR (2020b), *Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/ac780735-en>.
- OECD (2021a), *Man Enough? Measuring Masculine Norms to Promote Women's Empowerment, Social Institutions and Gender Index*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/6ffd1936-en>.
- OECD (2021b), *Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/6d84ee94-en>.
- RedSheer (2021), "Ground Zero 5.0 – MENA Internet Economy Coming Of Age – A Recap", <https://redseer.com/newsletters/ground-zero-5-0-mena-internet-economy-coming-of-age-a-recap/> (accessed 30 November 2021).
- UIS (n.d.), UIS.Stat, <http://data.uis.unesco.org/> (accessed 4 January 2022).
- UNIDO (2017), *Promoting Women Empowerment for Inclusive and Sustainable Industrial Development in the Middle East and North Africa region, A study on women entrepreneurship development in Egypt, Jordan, Lebanon, Morocco, Palestine and Tunisia*, UNIDO technical paper, United Nations Industrial Development Organization, Vienna.
- UNIDO (2021), Baseline Study "Women entrepreneurs' access to and use of information and communication technologies in the manufacturing sector".
- WEF (2018), *Our Shared Digital Future, Building an Inclusive, Trustworthy and Sustainable Digital Society*, World Economic Forum, Geneva.
- World Bank (2019), *World Development Report 2019: The Changing Nature of Work*, World Bank, Washington, DC.
- World Bank (2020), *Digital Financial Services*, World Bank Group.
- World Bank (2021), *Women Business and the Law 2021*, World Bank, Washington, DC.
- World Bank (n.d.), World Bank Open Data, <https://data.worldbank.org/> (accessed on 14 December 2021).

¹ جمع هذا الحدث أكثر من 200 مشارك من 13 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و13 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

² "يشير إنترنت الأشياء إلى نظام بيئي يتم فيه تشغيل التطبيقات والخدمات، من خلال البيانات التي يتم جمعها من الأجهزة التي تعمل كمشغلات، وتتفاعل مع العالم المادي." منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2020 أ.

³ "تشمل الذكورية تشمل الطرق المختلفة التي يتم إنشاؤها اجتماعيًا للوجود والتصرف، والقيم والتوقعات المرتبطة بالوجود والتحول إلى رجل في مجتمع معين، وموقع ومساحة زمنية معينة." منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2021 أ.

⁴ الخدمات المالية الرقمية ((DFS) هي خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين. "البنك الدولي، 2020.

للتواصل